

كيف أصبح علم الجنوب مرعب الإخوان؟

إيقاف مدراء مدارس بحبان شبوة بسبب أعلام الجنوب

سياسيون: الإخوان يخشون من تمسك الجنوبيين الشديد بعلمهم وهويتهم

«الأمناء» قسم التقارير:

أوقف مدير التربية في محافظة شبوة، سالم حنش، مدراء مدارس في مديرية حبان بشبوة، لإقامة فعاليات تحت أعلام الجنوب. وكشفت مصادر تربوية مزيداً من التفاصيل قائلة: «قرار القيادي الإخواني تضمّن إيقاف خالد أحمد صالح بامرحول مدير مدرسة لهية، وخالد أحمد محمد السامل مدير مدرسة لواسط».

وقالت المصادر التربوية: «القرار التعسفي الصادر ضد القياديين التربويين، شمل إيقاف راتبهما وإحالتهم للتحقيق».

وأوضحت المصادر التربوية أن «جريمة (بامرحول، والسامل) وفقاً لمنظور القيادي الإخواني هو تدشين حفل برعاية المجلس الانتقالي الجنوبي تحت راية علم الجنوب».

علم الجنوب يُرعب الإخوان

وتبرهن مليشيا الإخوان الإرهابية التابعة للشرعية اليمنية، يوماً بعد يوم، على حجم رعبها الكبير من علم الجنوب الذي يلهب مشاعر ويزيد حماسة الجنوبيين. ففي كثير من المرات ارتكبت مليشيا الإخوان جرائم عدوانية ضد مواطنين جنوبيين ضمن جرائم



سرعان ما يفوح من ورائها رائحة الرعب من علم الجنوب.

وتجلى ذلك بممارسة مليشيا الإخوان التنكيل بالقيادات التربوية الجنوبية بمحافظة شبوة، وذلك بقرار أصدره الإخواني المدعو محمد سالم حنش مدير التربية في المحافظة بإيقاف مدراء مدارس في حبان، لإقامة فعاليات تحت أعلام الجنوب، إلى جانب إيقاف راتبهما وإحالتهم للتحقيق، في توجه يدل على الرهبة من العلم الجنوبي. بدورهم، أكد سياسيون أن «ذلك التنكيل الإخواني يُضاف إلى سلسلة طويلة من

الاعتداءات التي ارتكبتها مليشيا الإخوان الإرهابية ضد مواطنين جنوبيين، في جرائم يعود سببها الرئيسي هو الرعب الإخواني من علم الجنوب».

وقالوا: «الواقعة الأشد أماً والتي ستظل عالقة في أذهان الجنوبيين على الدوام تتمثل في واقعة استشهاد سعيد تاجرة القميشي التي استشهد في أكتوبر / آب 2019م، خلال مشاركته في مسيرات دعت إلى عودة قوات النخبة الشبوانية وطرد مليشيا الإخوانية من شبوة».

وأضافوا: «عناصر مليشيا الإخوان أطلقت الرصاص على القميشي من المسافة صفر، حيث حاول أحد عناصر الإخوان مصادرة علم الجنوب من القميشي الذي تمسك بعلمه وهويته، فأطلق هذا الإرهابي الخسيس النار عليه، فارتقى شهيداً في الحال».

وتابعوا: «وإلى جانب واقعة القميشي، فهناك الكثير من الاعتداءات التي شنتها مليشيا الإخوان الإرهابية التابعة للشرعية اليمنية وكان سببها الرئيس والمباشر هو تمسك المواطنين الجنوبيين بعلمهم».

واختتموا أحاديثهم بالقول: «الاعتداءات الإخوانية في هذا الإطار برهنت على أن مليشيا الإخوان الإرهابية التابعة للشرعية اليمنية ينتابها الكثير من الرعب والخوف من تمسك الجنوبيين بعلمهم، لا سيما أن هذه العلاقة الفريدة تعني بشكل مباشر تمسك الجنوبيين بهويتهم عملاً على تحقيق حلم الشعب الجنوبي المتمثل في استعادة الدولة الجنوبية كاملة السيادة على كامل التراب الوطني ما قبل 21 مايو / أيار 1990م».

ما مصير عائدات النفط والغاز التي تبيعها الشرعية اليمنية؟

قطاع المحروقات.. ثقب أسود يستحيل الاطلاع على ما يدور داخله

«الأمناء» قسم الرصد:

جهات متنفذة في تلك الأنشطة.

ويتهم هؤلاء رجال أعمال ومسؤولين كباراً وضباطاً في القوات المسلحة جميعهم مرتبطون بحزب الإصلاح التابع لجماعة الإخوان المسلمين الذي يشكل تياراً قوياً داخل الشرعية اليمنية بالاستيلاء على جزء كبير من أنشطة القطاع النفطي وتحويل مواردها إلى حساباتهم الشخصية وكذلك

إلى حساب حزبهم الذي يحتاج قدراً كبيراً من الأموال للإنفاق على أنشطته الكثيرة والمتشعبة السياسية والإعلامية والعسكرية.

وتصدى القيادي في المجلس الانتقالي الجنوبي أحمد عمر بن فريد في وقت سابق محافظ شبوة أن يعلن «بشفافية وللجميع عن موارد النفط الشبواني منذ عام 2015 حتى اليوم».

وتساءل في تغريدة على تويتر «أين ذهبت (تلك الموارد)؟ ولمن؟ وكيف؟ وما هو نصيب شبوة منها؟».

ويتولى القيادي الإخواني محمد صالح بن عديو منصب محافظ شبوة التي تشكل أحد أضلاع المثلث الاقتصادي الحيوي في اليمن. وقد أشرف مؤخراً على مشروع إنشاء ميناء في المحافظة اعتبره معارضو حزب الإصلاح بمثابة منفذ جديد لتهريب النفط

أين تذهب عائدات النفط والغاز التي تبيعها الشرعية اليمنية؟ ولمن؟ وكيف؟.. أسئلة تطرقت لها صحيفة «العرب اللندنية» بشكل كبير، حي ث قالت: «لم يُعَفِّ تراجع لجنة أممية عن اتهام الشرعية اليمنية بالفساد وغسيل الأموال من تهمة الفساد وهدر المال العام التي تلاحقها محلياً من قبل منتقدين لها يؤكدون وجود فجوة دائمة بين ما يتأتى للحكومة من موارد مالية وبين ما يتم إنفاقه على المناطق الخاضعة لإدارتها والتي يواجه سكانها أوضاعاً اجتماعية صعبة وتراجعا كبيرا في مستوى الخدمات العامة».

وأضافت: «وكثيراً ما تنصّب تساؤلات منتقدي الحكومة ومعارضيه حول موارد النفط والغاز نظراً لكون الشرعية تسيطر على أكثر المناطق غنى بالمخزونات النفطية في مأرب وشبوة وحضرموت وهي المحافظات التي توجد بها أهم منشآت استخراج ونقل وتسويق النفط والغاز».

ويقول المنتقدون إن قطاع المحروقات باليمن أصبح بمثابة «ثقب أسود» يستحيل الاطلاع على ما يدور داخله وحصر الموارد المتأتية منه وبيان أوجه صرفها نظراً لعدم قدرة الأجهزة الحكومية على مراقبة أنشطة الاستخراج والنقل والتسويق بفعل تدخل



وتلقي السلاح والذخائر من تركيا.

وفي سياق اتهام السلطة الشرعية اليمنية وممثلها في الجهات بهدر المال العام قال أحمد عقيل باراس مدير عام مديرية دار سعد في العاصمة عدن إن سبعين مليون دولار شهرياً تذهب إلى جيوب أصحاب المصالح في محافظة حضرموت بينما يعيش هؤلاء في ظلام دامس. وتحولت محافظة حضرموت مؤخراً إلى أحد مراكز الاحتجاج على سوء الأوضاع الاجتماعية وتردي الخدمات، وذلك ضمن موجة احتجاجات أوسع نطاقاً شهدتها عدة محافظات جنوبية.

وكانت لجنة خبراء تابعة للأمم المتحدة قد اتهمت في تقرير نشرته في يناير الماضي الحكومة بالفساد، حيث أشارت إلى قيام البنك بتحويل 423 مليون دولار إلى التجار من

وديعة سعودية بلغت قيمتها ملياري دولار كانت تهدف إلى تحفيز استقرار العملة المحلية واستيراد عدد من المواد الأساسية.

لكن اللجنة التابعة لمجلس الأمن الدولي تراجعت عن محتوى تقريرها معلنة أن «المراجعة الأولية لم تظهر أدلة كافية على الفساد أو غسيل الأموال».

غير أن ذلك لم يعن الكثير لسكان المناطق الخارجة عن سيطرة جماعة الحوثي والخاضعة بدرجات متفاوتة

لسلطة الحكومة والذين ما زالوا يلمسون آثاراً مباشرة لانهايار قيمة الريال اليمني على حياتهم اليومية، حيث واجهوا خلال الأشهر الأخيرة موجة غلاء غير مسبوقه في أسعار المواد الأساسية، بالإضافة إلى ندرة بعضها في الأسواق، الأمر الذي فجر موجة غضب شعبي في عدد من مدن الجنوب بما في ذلك العاصمة عدن التي تتخذها الحكومة مقراً لها.

وبينما رحبت عدة شخصيات سياسية يمنية ومسؤولون حكوميون بتراجع اللجنة الأممية عن نتائج تقريرها معتبرين ذلك بمثابة انتصار سياسي كبير للحكومة وللشرعية، تشبّت مواطنون يمنيون ونشطاء سياسيون بنتائج ذلك التقرير معتبرين أن الواقع يمثل أبرز دليل على صحتها.